

## المقدمة

تعد دراسة المظاهر الاجتماعية الاقتصادية لمختلف الحضارات ركناً أساسياً من أركان الدراسات التاريخية، وخاصة الحضارات التي لم تطرقها أقلام الباحثين، وقد ساهم في زيادة الاهتمام بهذه الجوانب غنى المكتبات بالدراسات السياسية التي اختلفت حسب مدارس العرض والتفسير التاريخي، وقرب الدراسات الاجتماعية الاقتصادية من الواقع المعيش. بالإضافة لمصادقية هذه الدراسات، وبعدها عن الهوى والتحيز مقارنة مع الدراسات السياسية.

لكن الدراسات الاجتماعية - الاقتصادية، على مصداقيتها وبعدها عن الهوى، لا تخلو من صعوبة تتجاوز في معظم الحالات صعوبة البحث في التاريخ السياسي. فالمعلومات متناثرة في المصادر، ونادراً ما اهتم المؤرخون بالكتابة حول طريقة الحياة المعيشة يومياً، أو أية حادثة اجتماعية - اقتصادية. فقد كانت مثل هذه الأمور أقل أهمية، في نظر المؤرخ من أن يفرد لها صفحات أو فقرات في مؤلفه. ولهذا يحتاج البحث في هذا المجال صبراً وأناة كبيرين، كما يعد - على أهميته الكبيرة - غير متكامل الصورة؛ نظراً للنقص الواضح في الوثائق المتعلقة بالتاريخ الحضاري لأية فترة زمنية قديمة بلا استثناء.

ويكاد مثل هذا القول ينطبق على تاريخ الهضبة الإيرانية، ومنها تاريخ الدولة الإشكانية، وبشكل أكثر تخصيصاً على الحياة الاجتماعية والاقتصادية التي لا تشكل المعلومات المتوافرة عنها إلا جزءاً يسيراً جداً قياساً على مثيلاتها عن تاريخ بلاد الرافدين، وسورية في الفترة المطروقة نفسها. ولهذا السبب درج مؤرخو الفترة على إجراء مقارنات مع المعلومات المتوفرة عن بلاد الرافدين وسورية، بناء على مقولة منطقية هي أن التشابه في النظم والتسميات السياسية يمكن أن يقابله تشابه إلى حد ما في التنظيمات الاجتماعية والاقتصادية، وبخاصة أن ملوك الدولة الإشكانية كانوا على تماس مباشر مع الممالك المجاورة لهم بحكم علاقات الجوار التي تربط بينهم، وعلاقات الحروب التي طبعت المرحلة بطابعها.

ويعالج هذا الكتاب الحياة الاجتماعية والاقتصادية في الدولة الإشكانية، بدءاً من خروج اليونانيين من الهضبة الإيرانية حتى القرن الثاني الميلادي حيث بدأت علائم الانهيار والتراجع تظهر عليها، وتمهد الطريق لظهور سلالة حاكمة جديدة.

ويهدف إلى تقديم صورة واضحة ما أمكن عن الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في الدولة الإشكانية، وعن مدى التأثيرات والتفاعلات التي تركها الإشكانيون في مختلف النواحي الاجتماعية والاقتصادية، وأهم التغييرات التي طرأت عليها من خلال الظروف السياسية والعسكرية مع الإشارة للأنظمة الموروثة عن الأخمينيين، والتي مهدت واستمرت في كثير من الأحيان مع إضافة بعض التغييرات التي أدخلها الإشكانيون.

تناول الفصل الأول عرض الجغرافية التاريخية للهضبة الإيرانية حيث قامت الدولة الإشكانية، كما قدم تمهيداً تاريخياً لتطور الدولة الإشكانية على مدى أربعة قرون، بالإضافة إلى تفسيره مكان ظهور الإشكانيين وأصلهم.

وتضمن الفصل الثاني الحياة الاجتماعية التي تناولت البنية الاجتماعية للشعب في الهضبة الإيرانية، وإلى الطبقات الاجتماعية حيث تم توضيح التسلسل الهرمي للطبقات الاجتماعية فكان الملك والأسرة المالكة، وتبعهم النبلاء ومن ثم الفلاحون والعبيد. وبالإضافة إلى ذلك شمل الفصل الثاني دور الجيش في حياة الدولة الإشكانية، فشرح تنظيماته وأسلحته وامتد ليتناول حقوق الأسرى واللاجئين.

ولا يمكن ذكر الحياة الاجتماعية بعيداً عن المرأة والأسرة، فأوضح أنواع الزواج وحقوق المرأة، وبحث في ملكية الجواري وما ترتب على ذلك من نتائج. وتوسع ليضم المناسبات الاجتماعية من أعياد واحتفالات، كما تعرض للتقاويم وأنواعها، واللغة الإشكانية.

ومما تجدر الإشارة إليه هنا هو زيادة عدد صفحات هذا الفصل عن سواء من الفصول، وهذا يعود إلى تشعب الحياة الاجتماعية وشموليتها، والرغبة في تغطية كل جوانبها.

واستعرض الفصل الثالث الحياة الدينية، ابتداءً بمقدمة عن الدين وأهميته في حياة الإنسان، ومن ثم شرح المعتقدات القديمة، وعبادة الأجداد. كما تضمن المعتقدات الآرية، ولم ينته إلا بعد إلقاء الضوء على الديانات المسيحية واليهودية وتطورها في تلك المرحلة من التاريخ.

أما الفصل الرابع فعرض الزراعة في الدولة الإشكانية، فشمّل أشكالها ومشكلة الري وأثرها على تقدمها، بالإضافة إلى عوامل ازدهارها، وأشهر منتجاتها، كما تعرض للثروة الحيوانية.

تناول الفصل الخامس الحرف ونظامها وعوامل قيامها وأهم الحرف المعروفة. فقسمت الحرف إلى الحرف المعتمدة على المنتجات الزراعية والنباتات كالنسيج والخشب والغذاء، واستعرض حرفة الفخار والحرف المعدنية التي شملت النقود والأسلحة وغيرها، وانتهى الفصل بتوضيح أدوات الزينة وحرفة الزجاج.

وكان الفصل السادس الفصل الأخير وتناول التجارة، وقد شمل عدة جوانب رئيسية: أولها أهمية التجارة، وثانيها مواد التجارة، وكذلك العلاقات التجارية للمملكة الإشكانية سواء مع الصين أو الهند أو الرومان. كما تناول الطرق التجارية فسار مع الطريق البحري، طريق الحرير، والطريق البحري، طريق التوابل، وفصل في محطاتهما، وانتهى بتوضيح دور الإشكانيين على طريق الحرير.

وانتهى الكتاب بخاتمة شملت النتائج التي توصل إليها، ورصد بخرايط وملاحق.